obeikandl.com

# الباب الرابع
# أثر المتغيرات الدولية

obeikandl.com

**المتغيرات والأمن الاجتماعي العربي**

**منذ أن انطلقت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والعالم يشهد قفزات نوعية في مناهج التفكير وطرقه، وأسهمت هذه الثورة في تغيير العديد من المفاهيم والمصطلحات التي كانت سائدة قبل ثلاثة عقود من الزمن مثل: السيادة، والثقافة، والأمية، والشخصية الوطنية، حتى ان مصطلح الغزو الثقافي اندثر لتحل محله مصطلحات مثل حوار الثقافات وحوار الحضارات، وعلى الصعيد السياسي تلاشت مصطلحات مثل: الاستعمار، والإمبريالية، والرجعية، وحلت محلها مصطلحات: التحالفات، والانفتاح، والاعتدال وغيرها مما أفرزه النظام العالمي الجديد القديم.**

**وأدى هذا التغيير في استخدام المصطلحات إلى ما يشبه إعادة ترتيب العقل العالمي، وطرق تفكير المجتمعات، وبعض هذا التغيير جاء قسرياً، ورغم ذلك، ينتشر كما تنتشر النار في الهشيم.**

**والملاحظ في كل هذا هو أن التغيير طرأ فقط على المجتمعات العربية والإسلامية، فهي التي كانت تعيش هاجس الثورة والقضاء على الإمبريالية العالمية، وهي التي كانت مشغولة في حروب تحرير طويلة، كلها انتهت في غرف المفاوضات وحول طاولات النقاش، رضوخاً لما بات يسمى الواقع الجديد والعقلانية والنظام العالمي الجديد، وكأن هذا النظام جاء ليقضي على الحركات التحررية والقوى الثورية.**

وما يهمنا هنا هو الفكر الذي يتدفق بأشكال مختلفة على وطننا العربي الكبير بكافة أقطاره وعواصمه، على شكل منتجات إلكترونية وتكنولوجية وأزياء ومواد غذائية وأطعمة وأغان وخطابات لغوية، ولن نستحي من القول إنه يحقق تقدماً كبيراً ونجاحاً بالغاً على صعيد الأجيال الصاعدة، يساعد في انتشاره متطلبات سوق العمل الذي باتت شروطه الدنيا أن يجيد الموظف اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلي ويؤمن بثقافة التسامح وخطاب السلام والتعايش مع الثقافات، يحدث هذا في المؤسسات الوطنية والحكومية في الوطن العربي، ويشمل القطاع الخاص بشكل رئيسي بل إن القطاع الخاص هو الذي يقود هذا التوجه نظرا لارتباطه بالسوق العالمي، إن كانت مصارف أو شركات تأمين أو جامعات أو مصانع وغيرها، الأمر الذي يقودنا إلى فكرة لا تقبل الشك وهي أن الشركات الضخمة ورأس المال المتنوع، الوطني والأجنبي، هما اللذان يتحكمان بانسياق الأفكار والقيم والتوجهات الثقافية والسياسية، انطلاقاً من أن السياسة باتت رهينة الاقتصاد، خاصة في دول العالم الثالث، الذي تتراكم عليه الديون والقروض، ويخضع لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كيف يمكن لهذه الأفكار أن تدخل في الوعي الاجتماعي بأسلوب بعيد عن الترويج لها، وبطريقة تحدث أسئلة خطيرة وملحة في الذهن الجماعي؟ وكيف يمكن لهذه الأفكار أن تدخل في المناهج الدراسية، من

منطلق عصف الأفكار مع الطلاب، لتعريفهم بما يدور حولهم؟ والسؤال الأخطر: ما نسبة الوعي بهذه الأفكار لدى طلاب وطالبات الجامعات والكليات؟ وبشكل أكثر دقة: هل تطرح المجتمعات في العالم الثالث، ومجتمعاتنا عربية مشمولة بهذا التصنيف، هذه الأفكار أو لنقل هذه التساؤلات؟ وبشكل أكثر صراحة: هل مجتمعاتنا ما زالت معنية بالشخصية الوطنية التي تتمسك بملامحها الخاصة وثقافتها وقيمها الخاصة وأسلوب حياتها الخاص، أم انها تسير في موكب لا تدري وجهته وتوجهه؟.

قد يبدو وضع الرأس مع الرؤوس والاستسلام للتيار العالمي فيه سلامة للفرد، ولكن من الشك أن يكون فيه سلام للصورة العامة وللمجتمع، من حيث كونه قوانين وأنظمة وأمناً واستقراراً، فما يحدث من تغييرات لا تلقى حتى تساؤلاً جماعياً مجسداً ولا صوتاً جهورياً يعني أن وعي المجتمع لم يطلق صفارة الإنذار وللتقريب فقط، فقد كانت مقولة الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش على أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر إن هؤلاء المتطرفين والإرهابيين يحاولون تغيير نمط حياتنا، وإنهم ضد الحرية التي نتمتع بها فلماذا لا نسأل نحن العرب هذا السؤال: ماذا يحدث لنمط حياتنا؟ ولماذا هذا الإصرار على تغييره ليصبح شبيها بنمط حياة آل بوش الكرام ومن والاه من الأوروبيين؟ هل حتى نصبح سوقا رائجة ومزدهرة لمنتجاتهم؟

يبدو أن هذه الإجابة تحتل أهمية قصوى ، فما يحدث في العراق خير دليل على ذلك لقد أصبح العراق سوقاً رائجة للمنتجات الأمريكية، فتبدلت أنظمة الاتصال والأسلحة وكل التكنولوجيا لتحل محلها أنظمة اتصال أمريكية وأسلحة أمريكية والحبل على الجرار وأفغانستان هي المثل الثاني، ويحاولون تعميم التجربتين في أكثر من مكان لتتحول إلى أسواق لمنتجاتهم، وهذه البضاعة هي التي تحول المجتمعات وتغير العادات وتبدل التقاليد، لأن أي منتج يحمل معه ثقافة وطريقة حياة، فالشبكة العالمية للمعلومات الإنترنت تحمل معها نمط حياة مختلفة، وإن حاول البعض إقناع نفسه بأنه يستخدمها لأغراض وطنية أو عقائدية أو إيمانية، فهي في النهاية لم تصنع لهذا النوع من العمل، ولكن لتفتح العالم على مصراعيه ويدخل منها نمط عالمي جديد، والنتيجة المقاهي المزدحمة بالناس خاصة الشباب والفتيات في عمر المراهقة والنضوج، أي مقاهي الإنترنت، ناهيك عن الاشتراكات المنزلية والجماعية في الشركات والمؤسسات والوزارات.

ألا يتطلب هذا التغيير نمطاً آخر من التفكير، وطرائق أخرى من السلوك؟ فما تربحه المجتمعات اليوم نتيجة تحولها لتصبح سوقاً للمنتجات المادية والفكرية، ستخسره غداً بأضعاف أضعاف ما كسبته، لسبب بسيط أنها لم تكن مشاركة في الإنتاج المادي والفكري، ولم تؤسس عليه ولم تتجاوزه، وبالتالي باتت رهينة له، ليس بإمكانها

التراجع إلى الخلف، أو التقدم إلى الأمام، ومنطقة الوسط هي منطقة الحيرة والاضطراب، وهي تختلف عن التفكير الوسطي بالتأكيد

ان مجرد الوعي بهذا الواقع يكسب المجتمعات مناعة ويحفزها لإنتاج خلايا خاصة بها تعمل على بناء أنسجة جديدة، أو على الأقل تحمل هاجس الخروج من دائرة الارتهان، فبغير الإنتاج الداخلي المادي والفكري لا يستتب الأمن الاجتماعي طويل الأمد، ولهذا على المجتمعات الغارقة حتى أذنيها في مسألة الانفتاح غير المدروس على التوجهات العالمية أن تخلق لديها هاجس الشخصية الوطنية، أي السيادة الاجتماعية وامتلاك القرار الاقتصادي والسياسي والفكري.

**الأمن الاجتماعى والعولمة**

أصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز مفهوم الأمن التقليدي ، فمفهوم الأمن اليوم يختلف تماماً عن السابق فاليوم أصبح هو الأمن الشامل الذي أصبح الأمن الوطني أو الداخلي هو جزء من هذا المفهوم الشامل والتطورات التكنولوجية التي يشهدها عالمنا المعاصر قد وضعت جميع دول العالم أمام تحديات لم يكن يواجهها من قبل، من أهمها توفير الأمن لمجتمعاتها عموماً في وقت ظهرت فيه أشكال جديدة من الجريمة المنظمة أفرزتها تداعيات العولمة والأنفتاح الاقتصادي والاجتماعي وثورة الاتصال والمعلومات، فضلاً عن ظواهر إجرامية أخري كالجرائم الأليكترونية العابرة للحدود والمنظمة وغيرها .

لذا أصبح للأمن الأن تعريفه الجديد أصبح الأمن الشامل ويشمل الأمن الصناعي والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي والأمن المائي والأمن السياسي والأمن الدبلوماسي والأمن السياحي والأمن التعليمي والأمن البيئي والأمن الصحي بالأضافه إلى الأمن القومى والوطني والأقليمى والكوني ،فالتوسع والتغيرات في العمل الأمني من تقليدي إلى شامل أتاح الفرصة لتحول بعض الخدمات الأمنية التى تقدمها الدولة أصبحت تقدمها اما شركات أمن خاصة أو تقوم الشركات بإنشاء قطاع للأمن خاص بها يقوم على أمن وحماية المنشآت وقيام مراكز استشارات أمنيه ومراكز تدريب أمنيه خاصة وذلك بسبب هذا التوسع الهائل في مفهوم الأمن والتوسع في الخدمات وتنوع المخاطر الأمنية التي يمكن أن تحدث لذا في ظل العولمة أصبح العالم كالقرية الصغيرة تتأثر باى حدث يمكن أن يقع في مناطق بعيده مما قد يتسبب في مشاكل وأزمات أمنيه عديدة ولا تقتصر سلبيات الأحداث الأمنية على المنطقة المنكوبة بل أصبحت تتعداها إلى دول ومناطق كثيرة .

**المتغيرات الدولية**

تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع أشكال الحياة سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة وتجاوزت الأطر التقليديه لمفهوم الأمن المتعلقه بحماية الانسان من التهديدات

المباشره لحياته ،لذا فان الأبعاد الأمنيه تتلخص في أربعة مستويات وهي أمن الفرد وأمن الدوله وأمن الأقليم والأمن الدولي ، حيث يسعى الفرد الى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته او أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي باتباع الأجراءات القانونيه لدرء هذه الأخطار واللجو الى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الأخرين ، اما امن الدوله فهو منوط بأجهزتها المتعدده التي تسخر كل امكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ومرافقها الحيويه من الأخطار الخارجية والداخلية وتكون مسوؤلية الجماعات والأفراد التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياساتها ، ويتحقق الأمن الأقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحده أقليميه لحماية مصالحها أما الأمن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدوليه سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات وما يتم اقراره من أتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

ويعد مصطلح المتغيرات الدولية وصفا شائعا لكل التفاعلات الدولية التي تؤدي دوراً سياسياً في عملية تحويل النظام السياسي الدولي من حيث الهيكلية التي تقضي الى قيادة النظام بفعل القوه والنفوذ فيه ويذهب مورتن كابلان الى ان اعتبار المتغيرات الدولية بمثابة مدخلات تتسبب في إحداث نوع من التغيرات في العلاقات الدولية التبادليه لوحدات النظام الجديد أو في الخصائص الذاتيه للبعض منها وان ذلك لابد من ان يفضي

الى تحولات سياسيه في سلوكيات النظام بصيغة مخرجات الأمر الذي يخل باستقراره علما ان ذلك لايعني تماثل اثار المتغيرات الدولية بل على العكس حيث تباينت المتغيرات الدوليه من وقت الى اخر تبعا لاختلاف الياتها ففي بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي مجموعه من التغيرات الجديده التي كان لها الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام العالمي بشكل عام والمنطقه العربيه بشكل خاص مما ابرز محاور تهديد جديده للامن شملت النواحي الساسيه والاقتصاديه والثقافيه وكان أبرز تلك المتغيرات من الناحيه السياسه:

١ . انهيار الأتحاد السوفيتي :

أكدت تجربة انهيار الأتحاد السوفيتي رسمياً في ١٩٩١أن انهيار دوله عظمى لايقل تأثيراً في السياسه الدوليه عن دور الحروب ،ان لم يكن أعظم وأعمق وأشمل فقد انهى هذا الحدث البارز الصراع السياسي والأيدولوجي بين الشرق والغرب ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ،حيث شهدت السياسة السوفيتية انفتاحا متزايدا على جميع الأطراف الأقليميه والدوليه بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية ومواقفها الدولية ، واسقطت مقولة التحالف المبدئي التي كانت احدى مرتكزات السياسة السوفيتية حيال حركات التحرر في الوطني في العالم الثالث ،كما تبنى السوفيت مبدأ التسويه السلميه للصراعات الاقليميه .

وبذلك فقدت مرحلة الحرب البارده مبررات استمرارها ، وجاءت الثورة المخمليه في تشيكوسلوفاكيا ضد الشيوعيه ١٩٨٥ وسقوط الأنظمة الأشتراكيه في بولونيا والمجر وألمانيا الديمقراطيه وبلغاريا ورومانيا في العام نفسه، ايذانا بنهاية الصراع بين الشرق والغرب وتأكد تراجع النفوذ السياسي السوفيتي بتكل نفوذه العسكري والأستراتيجي وسقوطه تحت رحمة المساعدات الاقتصاديه والماليه الغربيه ومن ثم العدوان الأمريكي على العراق عام ١٩٩١ ليكون بمثابة الضربة القاصمة التي أجهزت على آخر المظاهر المفترضة للدولة العظمى (الأتحاد السوفيتي ) ونفوذها الخارجي مما يبرهن أن العدوان الثلاثيني بقيادة الولايات المتحده على العراق جاء بمثابة احدى نتائج انهيار الأتحاد السوفيتي من جهه واحدى مدخلات النظام الدولي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على المجتمع الدولي .

**النظام الدولي الجديد :**

أثارت العديد من الراء علامات استفهام حول المقصود بكلمة جديد في النظام الدولي الأمريكي ويفسر ذلك بأن النظام الجديد لم يتضمن في جوهره شيئاً جديداً بشأن التعامل الدولي وسياسات القوى المهيمنة فالنظام العالمي الجديد لايعني تحولاً في قيم ومبادى وشرائع الدول الكبرى المسيطرة على محور الجنوب بحيث تتعامل هذه الدول مع العالم الثالث بعيداً عن الأستغلال بقدر ما هو استمرار للنظام والعقلية

المستعمره وإن كانت بلافتات جديده وما ظهر بعد الحرب البارده لم يكن نظاماً عالمياً جديداً وإنما هو أقرب إلى ترتيبات جديده يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها دوره في ظروف متغيره .

وفي خضم تضارب الأراء بشأن النظام الدولي الجديد تعاقبت الأحداث التي عصفت بالساحه الدوليه طوال عقد التسعينات ليترتب عليها بروز رؤى جاده نالت من صدق هذا النظام حيث شرعت الولايات المتحدة فى استعراض مظاهر قوتها العسكرية بانتهاك سيادة وأمن العديد من الدول تحت شعار التدخل لأغراض إنسانيه ونشر الحريه والديمقراطية ومكافحة الأرهاب وحق الأقرار بحقوق الأقليات الأمر الذي عرض الكثير من الوحدات القومية لخطر التفتت المسوغ بشعارات براقه ، ولكن الولايات المتحدة لم تنتظر طويلاً للتعبير بشكل جلي عن المضمون الحقيقي للطموح الأمريكي (النظام الدولي الجديد) في الهيمنة الأحادية المطلقة لأمريكا على شؤون العالم ومقاليده، فقد شهدت السياسه الأمريكية في يداية القرن الواحد والعشرين وبالتحديد مع تسلم إدارة الرئيس جورج بوش الأبن مقاليد السلطه إتجاهاً متسارعاً نحو تطبيق منهج إحادي في إدارة العلاقات الدولية ومحاولته اغتنام هجمات الحادي عشر من سبتمبر في تكريس هذا النظام بحجة مكافحة الأرهاب ونشر الديمقراطية وفي ضوء ما تقدم فان الحرب العالميه الثالثه ضد ما يسمى

بالارهاب قد بدأتها الولايات المتحدة بغزو كلاً من العراق وافغانستان مخالفة بذلك قوانين ومواثيق الأمم المتحده بانتهاكها سيادة هذين البلدين

بالاضافه إلى المتغيرين على الساحه الدوليه انهيار الأتحاد السوفيتي والنظام الدولي الجديد يمكن القول بأن العولمة فضلاً عن التكتلات الاقتصاديه الكبرى تعد من أبرز الأليات الجديده للنظام الدولي على الصعيد الاقتصادي في عالم مابعد الحرب البارده ولم تقف بلدان العالم بشكل عام وبلدان العالم الثالث بشكل خاص بعيده عن مؤثرات تلك المستجدات لاسيما أن لتلك المؤثرات انعكاسات مؤثره على المقومات السياسية لتلك البلدان لما تحمله من مضمون عبرت عنه مقولات العولمه التي تؤكد عالمية الاقتصاد الرأسمالي والنموذج الغربي للتنمية وسقوط الحدود السياسية وانتهاء القومية وتآكل الحواجز الثقافية وانتشار التقدم التكنولوجي وعولمة المعلومات فالعولمة ظاهره قديمة حديثه ارتبطت بالتقدم التقني والتكنولوجي وبالتجاره ، وهي عمليه ذات أبعاد مركبة تشمل النواحي الاقتصاديه والتكنولوجيه والنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وهي بذلك ظاهرة طبيعية لتوافقها مع تطور المجتمعات وتحديد مسارها وتأثيراتها الأيجابية والسلبية التي تخضع لما تحدده الجهة المهيمنة التي أظهرت انعكاساتها وتأثيراتها السلبية بشكل خاص على الأمن الاجتماعي من حيث تفكك المجتمعات والأنحلال والأبتعاد عن القيم والمعاني الأخلاقية في عالم تتنازعه التيارات المختلفة وتهيمن

عليها سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها مما أفرز اتجاها متطرفاً قد يكون أحد ادواته العولمه التي تتحكم فيها القمم الاقتصاديه العملاقه .

**أمن الأفراد والشعوب**

ان تقرير التنميه البشريه الصادر عام ١٩٩١تحت مسمى تهديدات جديده للأمن البشري تؤكد أن انكماش الزمان والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديده للأمن البشري ،فالعالم السريع المتغير ينطوي على مخاطر كثيره لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية في فرص العمل وكسب الرزق والصحة والسلامه وفي تماسك المجتمعات إجتماعياً وثقافياً فوسائل الأتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجيا المتطوره تؤدي أيضاً إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشري حول العالم منها انهيار الأسواق المالية وانتشار الأمراض والأوبئة والجريمة العالميه وفي النصف الثاني من عقد التسعينات ظهر مصطلح الأمن الانسان ي كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة مابعد الحرب البارده وقد ركزت على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ، وأصبح هذا المفهوم ركناً في السياسات الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة لصنع السياسة في العلاقات الدولية

ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام ١٩٩١ بعنوان عولمة ذات وجه انساني حددت سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الانسان ي في عصر العولمه

١. عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي المتمثل فى عدم استقرار الدخل .

٢. غياب الأمن الصحي وانتشار الأوبئة الفتاكة .

٣. غياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات .

٤. غياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمه المنظمة والمخدرات ووسائل الأحتيال المبتكرة .

٥. غياب الأمن البيئي وانتشار التلوث كالانحباس الحراري وتغيرمعالم الطبيعة .

٦. غياب الأمن السياسي والاجتماعي من خلال سهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الاباده .

ويمكن تلخيص الآثار التي خلفتها المتغيرات الدولية وانعكاستها على واقع الأمن الاجتماعي العربي فى جملة عوامل :

١ . التفكك الاجتماعي الأسري وهجرة المواطنين للدول المجاورة نتيجة انهيار البنيه التحتية والمؤسسات المدنية كما حدث في العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي .

٢ . جنوح الأفراد والجماعات إلى حالات الانتقام والسرقه نتيجة العوز والفقر .

٣ . تفشي الأوبئة والأمراض الفتاكة جراء استخدام الأسلحة المحرمة دولياً .

٥ . التلوث البيئي نتيجة ترك مخلفات الحرب في أماكن قريبة من التجمعات السكنية والاضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياة .

٦ . انتشار المخدرات لما له من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول وتبديد الطاقات والثروات وما تورثه من خمول يفسد العلاقات الاجتماعية ويشكل بوابة أخرى لارتكاب جرائم كالسرقة والاغتصاب والقتل أحياناً .

٧ . ظهور التكتلات الاقتصادية وانعكاسها بشكل سلبي على واقع الأسواق المالية نتيجة الاحتكار .

**المتغيرات الأقليمية الجديدة**

تشهد المتغيرات الأقليمية للمنطقة العربية منذ بداية التسعينات عدداً من التحولات الجديدة والتي كان معظمها انعكاسا للتطورات الجذرية التي حدثت في الساحة الدولية وأكدت تلك المتغيرات التي في مجملها تعاظم الأهمية الأستراتيجية للمنطقة العربية لما تملكه من مقومات اقتصادية وبشرية فاعله فحسب بل وصفها نقطة تلتقي فيها الأطماع الخارجية ..وحملت تلك التحولات الجديده في البيئه الاقليمية بين طياتها تحديات جديدة اتخذت أشكال وترتيبات سياسية واقتصادية وأخرى ذات طبيعة

أمنية انعكست بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي ، حيث برزت العديد من التداخلات بين الأمن القومي والأمن الانسان ي والأمن الاجتماعي ٠

مما تقدم يظهر أن مفهوم الأمن يتداخل بين ثلاث دوائر الأولى وهي الدائرة السياسية التي تنطلق أساساً من حماية الانسان بصفته إنساناً بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الانسان يه سواء المتقدم منها أوتلك التي تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فان هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الجماعي ، الدائرة الثانية هى دائرة الأمن القومي الذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد والجماعات، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسئولية الدولة هي حماية رعاياها فبالمقابل على رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل أما الدائرة الثالثة فتتعلق بالأمن الاجتماعي الذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءًا من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية،ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي

يؤمن بها المجتمع،وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركه الايجابية في خدمة المجتمع ومن الملاحظ أن التداخل العضوي بين مستويات الأمن الانسان ي والقومي والاجتماعي ربما تعود الفوارق بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤيا مما يعزز القول أن مسئولية الأمن مسئولية فردية وجماعية في ن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف ٠

**التأثير المتبادل بين التنمية الاقتصاديّة والأمن الاقتصادي والاجتماعي**

من أهم المواضيع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصاديّة وقد يجتمعا أو ينفردا في بلد دون الآخر وذلك فيما يتعلق بزيادة أو انخفاض الدخل القومي ذلك أن انعدام الأمن يؤدي إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد أو إهمالها وكذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة مما يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصاديّة التي تلعب دورًا أساسيًّا في تحقيق الأمن من خلال رفع مستوى المعيشة وتنمية القطاعات والعدالة في التوزيع الأمر الذي يعطينا طرح التأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصاديّة والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي كي نتوصل إلى نتائج إيجابية من أجل توفير الأمن وتحقيق التنمية استنادًا إلى مدى العلاقة المتداخلة والمتبادلة بينهما.

ومن خلال الدراسات عن العلاقة بين الأمنين الاقتصادى والاجتماعى

أمكن الوصول إلى أنه لا يمكن الفصل بين الأمن الاقتصاديّ والاجتماعي وبين التنمية الاقتصاديّة للترابط الوثيق بينهم، ولا يمكن أن يكون هناك أمن اقتصاديّ واجتماعيّ دون تنمية الاقتصاديّة والعكس صحيح.

وتوجد علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي وبين التنمية الاقتصاديّة لأنه عندما يتوافر الأمن الاقتصادي والاجتماعي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يساعد على وجود الأمن والاستقرار، كما أن هناك علاقة عكسية بين الفساد والأمن الاقتصادي والاجتماعي وبين التنمية الاقتصاديّة فكلما زاد الفساد كلما انخفض معدل التنمية وكلما قل الفساد زاد معدل التنمية وتوافر الأمن والاستقرار.

إن الفكر الغربي قد حمل في طياته سلبيّات خطيرة فرغم ما حققته المجتمعات الغربيّة من تقدم مادي إلا أن حضارة هذه المجتمعات تشير إلى تدمير القيم والخصائص الاسلاميّة، وأن اعتماد الفكر الغربي فيما يصنعه على إمدادات غير محدودة من المواد الأولية والطاقة المؤدية إلى تبديده للموارد الطبيعيّة في الإنتاج والاستهلاك.

إن مفهوم التنمية الاقتصاديّة في الاقتصاد الاسلاميّ يرتبط بمفهوم العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص وتعد عدالة التوزيع في الاقتصاد الاسلاميّ واجبًا من خلال العلاقة بين التنمية الاقتصاديّة وبين الأمن الاقتصاديّ والاجتماعي، فالنمو الاقتصاديّ وتنميته في الاقتصاد الاسلاميّ يستند إلى توافر الأمن الذي يعد شرطًا ضروريًّا لنمو الإنتاج

وتنميته، والمنهج الاسلامي هو خير علاج وخير سبيل للتقدم والتنمية الاقتصاديّة ومفهوم التنمية الاقتصاديّة في الاسلام مفهوم شامل لنواحي التعمير في الحياة كافة تبدأ بتنمية الانسان ذاتيًّا ليقوم بالدور المنوط به ومن خلاله تنشأ عمليّة إعمار الأرض اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فضلاً عن ارتباط مفهوم التنمية في الاسلام بالقيم والأخلاق وأصبح تحقيق التنمية مطلبًا جماعيًّا وفرديًّا.

إن الأمن بصفة عامة يدور حول الطمأنينة وعدم الخوف تتعدد مفاهيمه وله إجراءات تقوم بها الدولة من أجل تأمين الأمة من الداخل ودفع التهديد والعدوان الخارجي بما يكفل حياة مستقرة تساعد على التقدم والنمو وانتشار الأمن يؤدى إلى انخفاض الانفاق على الجهاز القائم على حمايته مما ينعكس على زيادة الانفاق على التنمية وأن انعدام الأمن من أهم مقومات استغلال الموارد المتاحة في كافة المجالات مما ينتج عنه خلل اقتصادي ومن ثم عدم تحقيق التنمية الاقتصاديّة.

ومفهوم الأمن الاقتصادي والاجتماعي في الاسلام يساهم في توفير الاستقرار والطمأنينة لممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كافة المجالات مما يوفر السكنية التي تذهب الخوف على الفرد أو الجماعة مما ينهض بالنشاط الاقتصادي بالاهتمام باستغلال الموارد بكافة أنواعها استغلالاً أمثل من أجل زيادة رفاهية المجتمع والقضاء على الفقر

والبطالة واستثمار الموارد الإنتاجية النادرة وتحقيق الفعلية لها وزيادتها.

والتنمية الاقتصاديّة لها أثر في تحقيق الأمن الاقتصادي في حياة الفرد من أجل تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وضمان المساواة وتنمية مهارات قوة العمل وتقنية المعلومات والاتصالات والاستخدام الكفء للموارد الاقتصاديّة وحمايتها.

وأهم مظاهر توفير الأمن الاقتصادي تتمثل في التكافل الاقتصادي وحماية المستهلك بتسعير السلع وعدم الإسراف وعدم الاحتكار وعدم التبذير وعدم الغش وحماية المال والبيئة، وإن أهم ضمانات توفير الأمن الاقتصادي الزكاة والصدقة والوقف وهناك ضمانات وقائية تتمثل في تحريم الربا والغرر في المعاملات والاكتناز سداً لمنافذ عدم الاستقرار وتحقيق الأمن والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعية.

وعدم وجود خطة عربيّة شاملة تقوم على أساس الرؤية الواضحة لقدرات الوطن العربيّ البشريّة والطبيعيّة والمالية للنهوض بالتنمية الاقتصاديّة، وهم سبل تحقيق التنمية الاقتصاديّة والأمن الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي يكون من خلال التكافل الاقتصادي والاجتماعي العربي ومواجهة الأزمة المالية العالميّة ورفع القدرات والمهارات البشريّة وتطوير التعليم والبحث العلمي.

ان تعدد صور الفساد وأختلافه من بلد لآخر، ووجوده في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنّه أكثر شيوعًا في المجتمعات النامية، لما تتسم به من ضعف الرقابة الخارجيّة والداخليّة وان للوازع الدينيّ دوراً هاماً لدى الفرد المسلم في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الاسلام وهو مَا أغفلته الدراسات الاقتصاديّة الوضعيّة، فالمنهج الاسلامي قد عني بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال المحافظة على الأموال العامّة وحمايتها ذلك أن المال مال الله وأن يد البشريّة مستخلفة فيه وأمانة وواجب تتطلب التصرف وفقًا للقواعد والضوابط الشرعيّة .

**الأمن الاجتماعي وتدفق الاستثمارات**

المجتمعات العربية تحتاج إلى استمرار تدفق الاستثمارات سواء الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة لحل مشكلة البطالة ورفع مستوى معيشة المواطنين وتنويع القاعدة الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تدعم الاقتصاد العربي وتدفق الاستثمارات مرتبط بتوفر عائد مجزي وانخفاض كبير في مؤشرات المخاطر المختلفة سواء المخاطر السياسية أوالاقتصادية أو الاجتماعية ، وكلما ارتفع مستوى المخاطر فان المستثمر يطلب عائد كبير لتغطية تكاليف المخاطر وتدفق الاستثمارات المختلفة .